وقفة

*عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

حين تصطدم الطموحات الجيوسياسية بحقائق الجغرافيا والتاريخ

يطرح كثير من القراء والمتابعين لمقالاتي سؤالًا مشروعًا: إذا كان النظام الإيراني يعلن أن خصومته مع الولايات المتحدة، فلماذا يتركز معظم الضغط العسكري والسياسي على دول الخليج العربية؟ ولماذا لا يمتد إلى دول أخرى تقع على الحدود الإيرانية مباشرة وتستضيف قوات أمريكية أو ترتبط بتحالفات أمنية مع واشنطن؟ هذا السؤال لا يهدف إلى إدانة أحد، وإنما يعكس مفارقة سياسية تحتاج إلى تفسير، فالنتيجة العملية أن دول الخليج، على الرغم من حرصها المستمر على تجنب التصعيد والدعوة إلى الحوار، هي التي تتحمل القدر الأكبر من تداعيات هذا الصراع، سواء عبر استهداف الملاحة، أو تهديد أمن الطاقة، أو الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة، أو محاولات الابتزاز والضغط السياسي والنفسي.

وحتى نجد إجابة عن هذا السؤال فإن الوضع الأمني في الخليج، وما تشهده المنطقة من توتر وعدم استقرار، وعلاقة دول الخليج العربية مع الجارة إيران، تبقى من القضايا التي تستحق مزيدًا من القراءة والمراجعة، فمنذ توقف المواجهات العسكرية التي اندلعت في نهاية شهر فبراير الماضي بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، بدا أن المنطقة تتجه نحو انفراج نسبي بعد الاتفاق على إطلاق مباحثات بوساطة قطرية . باكستانية. غير أن هذا الانفراج لم يدم طويلًا، إذ عادت التوترات إلى الواجهة بعد تعثر التفاهمات وتجدد الاعتداءات على الملاحة في مضيق هرمز والتهديد بإغلاقه، لتدخل المنطقة مرة أخرى في دوامة التصعيد.

وقد سبق أن حذرنا من أن النظام الإيراني قد يلجأ إلى الأسلوب الذي اشتهر به في إدارة الأزمات، القائم على كسب الوقت، والمراوغة، وإعادة التفاوض، ثم التراجع عن الالتزامات كلما سنحت الفرصة لتحسين شروطه. وربما نجح هذا الأسلوب في بعض المراحل السابقة، إلا أن الظروف الإقليمية والدولية اليوم تختلف كثيرًا، وأصبحت قدرة المجتمع الدولي على استيعاب مثل هذه الممارسات أقل مما كانت عليه في الماضي، كما أصبحت كلفة استمرارها أعلى على إيران نفسها.

لكن جوهر القضية لا يكمن في المفاوضات وحدها، وإنما في محاولة استخدام مضيق هرمز كورقة ضغط سياسي واستراتيجي، فالمضيق ليس مجرد ممر بحري يقع على حدود إيران (وليس ضمن حدودها)، وإنما أحد أهم شرايين الاقتصاد العالمي، تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط والغاز المنقولة بحرًا، وتعتمد عليه اقتصادات آسيوية وأوروبية وعالمية بصورة مباشرة. ولذلك فإن أي تهديد لحرية الملاحة فيه لا يُنظر إليه باعتباره خلافًا إقليميًا محدودًا، بل باعتباره مساسًا بمصالح المجتمع الدولي بأسره.

وهنا تكمن الحقيقة الجيوسياسية التي كثيرًا ما يجري تجاهلها، فالقضية لم تعد تتعلق بعلاقة إيران مع الولايات المتحدة أو مع دول الخليج فحسب، وإنما بطبيعة النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، والذي جعل من حرية الملاحة البحرية أحد أهم مرتكزات التجارة والاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق جاء "مبدأ كارتر" بالعام 1980، الذي اعتبر أن أي محاولة للسيطرة على منطقة الخليج أو تعطيل تدفق الطاقة منها تمس المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وهو مبدأ لم يرتبط بإدارة أمريكية بعينها، بل أصبح جزءًا من التفكير الاستراتيجي الأمريكي المتواصل.كما أن أهمية الخليج لا تنبع من النفط وحده، وإنما من موقعه في قلب شبكة التجارة الدولية، الممتدة من مضيق هرمز إلى باب المندب ثم قناة السويس. ومن هنا فإن استقرار هذه الممرات لم يَعُد شأنًا إقليميًا، بل مصلحة عالمية تشترك فيها الدول الصناعية الكبرى والدول الصاعدة على حد سواء. ويزداد هذا البعد أهمية مع احتدام المنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، في ظل اعتماد الاقتصاد الصيني بدرجة كبيرة على واردات الطاقة القادمة من هذه المنطقة، وما يرتبط بذلك من مشروعات النقل والتجارة العابرة للقارات.

وفي هذا السياق، ينبغي التمييز بين امتلاك القوة وبين كيفية استخدامها، فحتى لو افترضنا أن إيران دولة قوية، إذ من حق كل دولة أن تمتلك من عناصر القوة ما يحمي أمنها ومصالحها، إلا أن المشكلة تبدأ عندما تتحول القوة من وسيلة للدفاع عن المصالح الوطنية إلى أداة لفرض الإرادة على الآخرين أو التحكم في حقوقهم ومصالحهم. وفي حالتنا هذه فإن الخلاف لا يعود مع دولة بعينها، وإنما يصبح مع منظومة العلاقات الدولية التي قامت على احترام سيادة الدول وحرية الملاحة والالتزام بالقانون الدولي.

وفيما يتعلق بالقوة، من المفيد أيضًا استحضار بعض دروس التاريخ، فإيران دولة عريقة ذات حضارة عميقة الجذور دون أدنى شك، لكن التاريخ يظهر أن القوة العسكرية وحدها لم تكن كافية لترسيخ هيمنتها الإقليمية المستقرة والدائمة، فقد انتهى العصر الأخميني بسقوط الإمبراطورية الفارسية أمام الإسكندر الأكبر، ثم انهارت الدولة الساسانية أمام الفتح الإسلامي، ولم تستطع الدولة الصفوية فرض تفوقها على منافستها العثمانية، كما تعرضت لاحقًا لغزو أفغاني أدى إلى سقوطها. وفي العصر الحديث احتلت القوات البريطانية والسوفييتية إيران بالعام 1941 وأجبرت الشاه رضا بهلوي على التنازل عن العرش، كما انتهت الحرب العراقية الإيرانية، على رغم قسوتها وطولها، دون أن تحقق إيران أهدافًا استراتيجية حاسمة. ولا يُقصد من استحضار هذه الوقائع التقليل من شأن إيران، وإنما التذكير بأن النفوذ المستدام لا يصنعه السلاح وحده، ولا يصنعه التهديد والابتزاز، بل يصنعه الاقتصاد القوي، والاستقرار الداخلي، والعلاقات المتوازنة مع الجوار، والقدرة على بناء الثقة الإقليمية.

إن شعوب الخليج لا تبحث عن الصدام مع إيران، ولا ترى مصلحة في استمرار التوتر، بل كانت وما زالت من أكثر الأطراف حرصًا على الحوار والاستقرار، غير أن هذا الحرص لا ينبغي أن يُفسر على أنه ضعف، كما أن احترام حسن الجوار لا يعني القبول بسياسات الابتزاز أو فرض الأمر الواقع أو تحويل الممرات الدولية إلى أدوات للابتزاز والمساومة السياسية.

إن الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط ليست قابلة لإعادة الرسم بالقوة، كما أن النظام الدولي لا يسمح لأي دولة أن تحتكر أحد أهم شرايين الاقتصاد العالمي، فمضيق هرمز ليس ممرًا إيرانيًا، بل ممر دولي، وأمنه مسؤولية جماعية، وحرية الملاحة فيه مصلحة عالمية لا تخص دولة بعينها، وكل محاولة لتحويله إلى أداة ضغط أو ابتزاز لن تؤدي إلا إلى مزيد من العزلة والخسائر، ولن تغيّر الحقائق التي استقرت عليها المنطقة منذ عقود.

---

55 ألف دينار حصيلة المساندة في فترة وجيزة

الدعم الشعبي يعيد الأمل إلى "الزفة قاردن"

البلاد | شيماء عبدالكريم

أوضح مالك صالة أفراح ومخازن "الزفة قاردن" حيدر طرادة، أن الحملة الشعبية التي أطلقها أحد الحسابات عبر منصة "إنستغرام" بالتعاون مع إحدى الجمعيات الخيرية لمساندته عقب الحريق الذي تعرض له مشروعه لاقت تفاعلًا واسعًا خلال فترة وجيزة، وأسهمت في جمع نحو 55 ألف دينار، في خطوة تمثل دفعة قوية لبدء إعادة تأهيل الموقع.

وقال طرادة في تصريح لـ "البلاد" إن التفاعل الشعبي الكبير كان مصدر دعم معنوي ومادي له من أبناء البحرين، مبينًا أن "الشعب البحريني ما قصّر، وجاني العوض الإلهي بشكل سريع، والحمد لله على كل حال".

وأوضح أن المرحلة المقبلة ستتركز على إصلاح الموقع وإعادة تجهيز الصالة والمخازن وتعويض المعدات والمستلزمات التي أتت عليها النيران؛ تمهيدًا لاستئناف النشاط وفتح صفحة جديدة.

وفيما يتعلق بالحجوزات القائمة، أكد طرادة أنه تواصل مع عدد من الزبائن، فيما بادر آخرون بالاتصال به للاطمئنان على أوضاعه، موضحًا أنه شرح لهم حجم الأضرار التي لحقت بالموقع، مع تأكيد أن جميع الالتزامات سيتم التعامل معها بما يضمن حقوقهم.

وأضاف أن جميع الزبائن أبدوا تفهمًا كبيرًا للظروف التي مر بها، وقال: "كلهم مرتاحون ومطمئنون وواثقون فِيّ، ودعوا لي، بل إن بعضهم أخبرني بأنه مستعد لتقديم أي مساعدة إذا احتجت إليها".

وأكد طرادة أن هذه الوقفة الإنسانية ستكون دافعًا له لمواصلة العمل وخدمة المجتمع، مضيفًا: "مثل ما الناس وقفت معاي، أنا ما راح أقصر مع أحد، والحديقة مفتوحة للجميع، وأتشرف أن أكون جزءًا من فرحة أي عائلة بحرينية، فهذا المكان هو متنفس للجميع في أفراحهم، وباب الحجوزات مفتوح من الآن، والقادم أجمل".

وكانت صالة ومخازن "الزفة قاردن" قد تعرضت صباح السبت الماضي لحريق ناجم عن التماس كهربائي، أسفر عن خسائر مادية كبيرة قُدرت بنحو 80 ألف دينار، دون وقوع أي إصابات أو خسائر بشرية.

وأوضح طرادة في تصريح سابق لـ "البلاد" أن الحريق اندلع نتيجة ماس كهربائي يُعتقد بأنه نتج عن خلل في توصيل أسلاك إحدى الثلاجات، قبل أن تمتد النيران إلى أجزاء واسعة من الموقع، متسببة في احتراق الطاولات والكراسي والأثاث والديكورات والورود ومختلف مستلزمات تجهيز حفلات الزفاف والمناسبات، ما أدى إلى خسائر مالية جسيمة، وأثار مخاوف بشأن تنفيذ الحجوزات القائمة آنذاك.

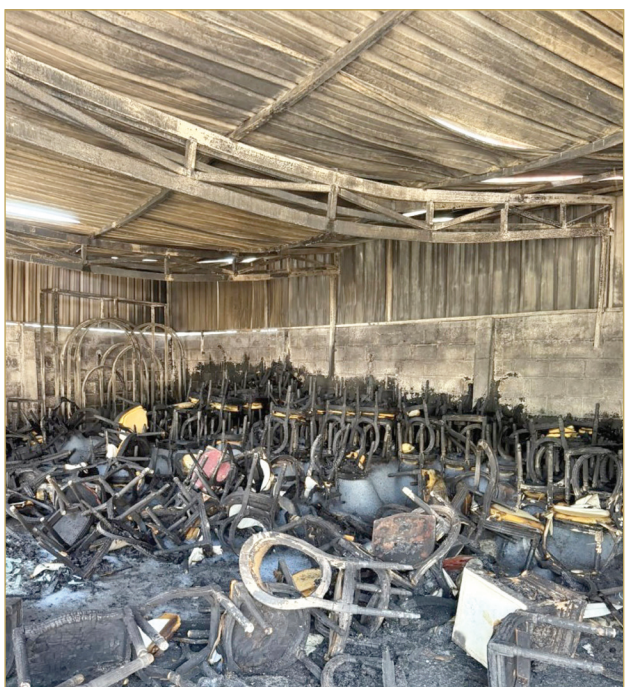

تضمنت طرحا عن أوضاع أبناء البحرينية من أجانب

دراسة للشملاوي عن قانون الجنسية وأبعاده القانونية والحقوقية

البلاد | شيماء عبدالكريم

سلّطت دراسة قانونية أعدّها المحامي عبدالله الشملاوي الضوء على أحكام الجنسية البحرينية وأسس اكتسابها، مؤكدةً أهمية الجنسية باعتبارها رابطة قانونية وسياسية تحدد حقوق الفرد وواجباته، مستعرضةً الأسس التي تقوم عليها الجنسية بين رابطة الدم ورابطة الإقليم، ومسلطةً الضوء على الإشكالات القانونية المرتبطة بجنسية أبناء المرأة البحرينية ومدى تأثير ذلك في مبدأ المساواة والحقوق الدستورية.

تعريف الجنسية

وأوردت الدراسة أن المقصود بالجنسية رابطة سياسية وقانونية بين الشخص ودولة معينة تجعله عضوًا فيها وتفيد بانتمائه إليها ويغدو في حالة تبعية سياسية لها، مبينة أن من يتمتع بهذه الرابطة يسمى وطنيًا، أما الذي لا يتمتع بها فهو الأجنبي، وأن لجنسية الفرد أهمية كبرى في تحديد شعب كل دولة وفي تحديد حقوق الشخص وواجباته، ولافتة إلى أن للوطني حقوقًا أكثر وعليه التزامات أكثر من الأجنبي، وأن الحقوق السياسية مثلًا مقصورة على الوطنيين ولا يتمتع بها الأجانب، وبعض الواجبات مقصورة على الوطنيين كالخدمة العسكرية، كما أن الوطنيين لا يجوز إبعادهم عن إقليم الدولة، على عكس الأجانب.

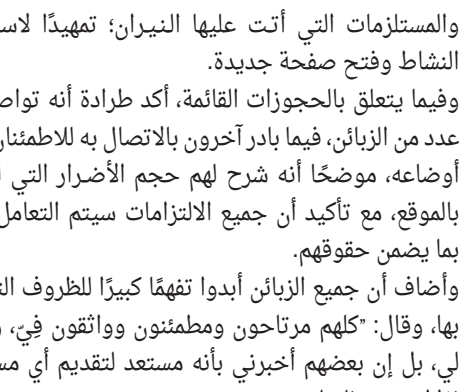

المحامي عبدالله الشملاوي

أنواع الجنسية

ووفقًا للدراسة، فإن الجنسية كما تكون للأشخاص الطبيعيين (أي الأفراد) فإنها تكون أيضًا للشخصيات الاعتبارية كالشركات. كما بيّنت الدراسة أن القانون التجاري في غالب الدول يعترف بجنسية الدولة للشركات المساهمة التي تؤسس على إقليمها، والتي يكون مركزها الأصلي فيها، بصرف النظر عن تعدد جنسية الشركاء، وأن الجنسية إما أن تكون أصلية وإما أن تكون مكتسبة، والجنسية الأصلية هي الجنسية التي تثبت للشخص لحظة ميلاده، ومن أجل هذا وصفت بالأصالة، باعتبار أنها الجنسية التي تلحق الشخص عند اتصاله بالحياة، والبعض يسميها جنسية الأصل، أو الجنسية المفروضة أو جنسية الميلاد.

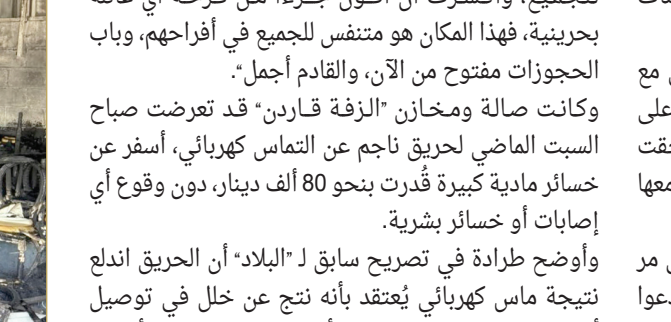

رابطة الدم

وجاء في الدراسة أن الدول تختلف في الأساس الذي تبنيها عليه، فقد تحدد الجنسية الأصلية على أساس السلالة وتعرف بـ "رابطة الدم"، وبمقتضاها يكون للولد جنسية أبيه، وفي ذلك يقولون إن "رابطة الدم" يقصد بها أن الأب هو المسؤول عن عملية وجود الجنين، أما الأم فليست إلا وعاء، أخذًا من قول الشاعر الجاهلي: "بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد"، وأن البحرين وسائر الدول العربية تأخذ بهذه النظرية على رغم ما فيها من اتصال بالموروث الذي ذكره الشاعر، وهي منافية للعلم الحديث.

رابطة الإقليم

ولفتت الدراسة إلى أن الجنسية قد تتحدد على أساس مكان الميلاد وتسمى "رابطة الإقليم" وبمقتضاها يكون للفرد جنسية الدولة التي ولد على إقليمها بصرف النظر عن جنسية الأب، وهو المذهب الذي تأخذ به بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وكثير من الدول الغربية، وغالبًا ما تمزج الدولة بين الأساسين فتحدد جنسيتها بصفة رئيسة على أحد الأساسين – رابطة الدم أو رابطة الإقليم – مع الاعتراف بمكان محدود للأساس الآخر.

الجنسية المكتسبة

وتابعت الدراسة بأن الجنسية المكتسبة، أو كما يسميها البعض اللاحقة أو الثانوية المختارة، فهي تطلق على الجنسية التي يكتسبها الفرد بعد الميلاد، ويحصل عليها الفرد إما بالتجنس، وهو يتحقق عندما يستقر الفرد نهائيًا في دولة غير موطنه الأول، فتعطيه هذه الدولة جنسيتها إذا طلبها وكان مستوفيًا لشروط اكتسابها، وإما بالزواج، إذ تقرر قوانين بعض الدول حق الزوجة في اكتساب جنسية زوجها بمجرد الزواج كما كان القانون البحريني قبل التعديل، أو بطلب تقدمه الزوجة إلى سلطات دولة زوجها كما هو الحال في التشريع البحريني النافذ الآن، وهو حق مقرر في الواقع لزوجها المواطن وتحرم منه هي، فلا يستطيع زوجها الأجنبي أن يتمتع بجنسيتها، وهو شكل آخر من أشكال التمييز ضد المرأة. (اقرأ الموضوع كاملا بالموقع الإلكتروني).